

الجهود الدولية والوطنية لمكافحة الفساد

الجمعية العلمية الملكية

البرنامج التدريبي: تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد

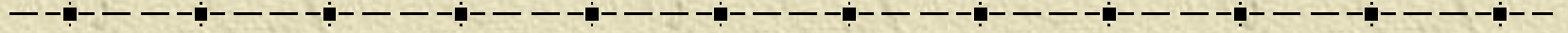
اعداد

المحامي صدام ابو عزام

عمان – الاردن

20/5/2019

• الهدف من الجلسة:



✦ سيكون بمقدار المشاركين في نهاية الجلسة التعرف على الجهود الدولية والوطنية الخاصة بمكافحة الفساد

الجهود على المستوى الدولي

-
- اولا: تدويل عمليات واجراءات مكافحة الفساد.
 - ثانيا: القيمة القانونية للاتفاقيات الدولية.
 - ثالثا: الربط العضوي مع منظومة حقوق الانسان.
 - رابعا: الاستناد الى اليات الامم المتحدة.
 - خامسا: التنسيق مع الوكالات والمنظمات الدولية الاخرى.

مراحل تطور الاهتمام الدولي

اولاً: اعتماد المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين بموجب قرار الجمعية العامة رقم 51/59. التي وضعت المبادئ و المفاهيم الأساسية للممارسة الوظيفية العمومية ومنها على سبيل المثال لا الحصر تضارب المصالح و الإفصاح عن الأصول، و قد سلط هذا القرار الضوء على المشاكل التي يطرحها الفساد على الصعيد الدولي و العلاقة بين الفساد و الأنماط الأخرى للجريمة المنظمة و الجريمة الاقتصادية.

ثانياً: اعتماد إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الرشوة في المعاملات التجارية الدولية الذي نادى بضرورة وضع معايير وممارسات محاسبية لتحسين شفافية المعاملات التجارية الدولية فضلاً عن أهمية مدونات سلوك للأعمال التجارية تحظر الفساد و الممارسات غير المشروعة المتصل.

ثالثاً: قرار منع الممارسات الفاسدة و تحويل الأموال بشكل غير مشروع، الذي جاء بديباجته أن الجمعية العامة للأمم المتحدة يساورها القلق إزاء خطورة المشاكل الناشئة عن الفساد التي تقوض قيم الديمقراطية و الأخلاق وتعرض التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للخطر.

مراحل تطور الاهتمام الدولي

- رابعاً: قرار البدء في إعداد صك دولي فعال لمكافحة الفساد الذي أشار إلى ما للفساد من أثر سلبي على الديمقراطية و التنمية و سيادة القانون و النشاط الاقتصادي.
- خامساً: اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادر في 21 نوفمبر 2003 .

الاطار الهيكلي للاتفاقية

□ أهداف الاتفاقية:

- ترويج ودعم التدابير الهادفة إلى منع الفساد ومكافحته.
- تعزيز التعاون الدولي في مجال منع ومكافحة الفساد.
- إعلاء قيم النزاهة والمساءلة فضلاً عن تعزيز الإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية.

□ الأحكام العامة: حيث تضمنت تعريف المصطلحات المستخدمة فيها، و نطاق انطباقها، و تؤكد الأحكام العامة من خلال نص المادة الرابعة على مبدأي تساوي الدول في السيادة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

الاطار الهيكلي للاتفاقية

□ **التدابير الوقائية:** وهي مجموعة السياسات العامة الهادفة لمنع الفساد ويتعين على الدول العمل بها أو تفعيلها منها: إنشاء هيئات مستقلة تضطلع بمكافحة الفساد وتتعاون مع الدول الأطراف في الاتفاقية، و نشر التوعية بمكافحة الفساد و وضع مدونات سلوك للموظفين العموميين و لموظفي القطاع الخاص، وكذلك وضع نظم و لوائح تلزم الموظفين العموميين بالإفصاح عن مكتسباتهم من العمل و من أي أنشطة خارجية أخرى و تنظيم المشتريات العمومية بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص، وتأكيد دور المجتمع المدني و المنظمات الأهلية في مجال الوقاية والتدابير الوقائية.

الإطار الهيكلي للاتفاقية

- **التجريم و إنفاذ القانون:** وهي مجموعة النصوص التي تضع الإطار التجريمي للعديد من الأعمال غير المشروعة التي تشكل جرائم فساد يتعين فرض عقوبات مناسبة على مرتكبيها، و قد جاء الجانب التجريمي في الاتفاقية متكامل من حيث إيراد صور و أنماط الأعمال غير المشروعة في الفساد و قد شملت بالحماية أعمال الفساد التي ترتكب في القطاعين العام و الخاص.
- **التعاون الدولي:** هو أحد أهم محاور تفعيل الاتفاقية و يعتبر التعاون الدولي هو الأداة المحركة لهذه الاتفاقية أو حلقة الوصل التي تربط جميع نصوص و أحكام هذه الاتفاقية لمواجهة الفساد العابر للحدود.

الاطار الهيكلي للاتفاقية

□ استرداد الموجودات: و المقصود به مجموعة النصوص الإجرائية و التنسيقية و تهدف إلى إعادة الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد إلى بلدان الأصل التي نهبت منها هذه الأموال من خلال آليات للتعاون بين الدول الأطراف في الاتفاقية، ويهدف مفهوم استرداد الموجودات إلى القضاء على الدافع الذي يلجأ إليه مرتكبي هذا النوع من الجرائم وهو التحايل للحصول على هذه الأموال غير المشروعة، و يؤدي كذلك إلى إقرار العدالة و إعادة بناء الثقة في النظم السياسية والقانونية الوطنية، إضافة إلى ما تقدم من اجراءات لجبر الضرر الواقع على الدول من جراء تحويل هذه العائدات.

□ المساعدة التقنية وتبادل المعلومات: وتهدف هذه النصوص إلى توجيه الدول إلى ضرورة استحداث وتطوير برامج لموظفيها لمنع الفساد و مكافحته ودراسة وتحليل اتجاهات الفساد داخل إقليمها و تبادل الخبرات و المساعدات التقنية بين الدول الأطراف.

الاطار الهيكلي للاتفاقية

- آليات التنفيذ: من خلال تطوير الية تعمل على رفع قدرات الدول لتنفيذ أهداف الاتفاقية، و ذلك من خلال إنشاء آلية متابعة وتنفيذ أطلق عليها مؤتمر الدول الأطراف الذي ينعقد بشكل دوري وفقا لنظامه الداخلي.
- الأحكام الختامية: وهو باب تقليدي عادة ما يذيل العديد من الاتفاقيات الدولية وينظم أحكام الانضمام إلى الاتفاقية وتسوية النزاعات الخاصة بتفسير الاتفاقية، فضلا إجراءات تعديلها والانسحاب منها.

إطار التجريم حسب الاتفاقية

- رشوة الموظف العام.
- ارتشاء الموظف العام.
- رشو الموظف العام الأجنبي وموظفي المؤسسات الدولية.
- اختلاس الأموال العمومية.
- غسل الأموال.
- عرقلة سير العدالة.
- الاتجار بالنفوذ.
- إساءة استغلال الوظيفة.
- الإثراء غير المشروع.
- الرشوة في القطاع الخاص.
- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.
- الإخفاء

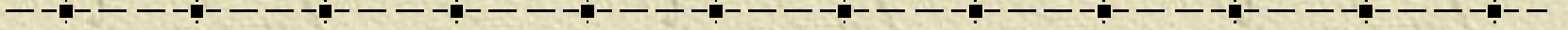
إطار التجريم حسب الاتفاقية

- الالتزام الصارم بسيادة القانون.
- ضمان المبادئ الأساسية لمراعاة الأصول القانونية في الإجراءات المدنية والجزائية والإدارية.
- الإنصاف والعدالة وعدم الإفلات من العقاب.
- حماية الشهود والخبراء والضحايا.
- حماية المبلغين.
- الحق في التعويض عن الضرر الذي لحق الأفراد والجماعات.
- ضمان وجود هيئات مستقلة وفاعلة ومتخصصة في مكافحة الفساد.
- إرساء توازن بين الحصانات والتحقيق والملاحقة والمقاضاة.

الحكم الرشيد في الاتفاقية

- ❖ تضمنت الاتفاقية مبادئ الحوكمة الرشيدة اما بشكل مباشر او غير مباشر.
- ❖ الا ان المصطلح بحد ذاته لم يظهر في الاتفاقية بشكل صريح لمعارضة الدول خلال صياغة الاتفاقية على سند من القول بأن المصطلح معياري وغير قانوني ويتضمن دلالات وابعاد سياسية فتم استبداله بمصطلح الادارة السلمية للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.
- ❖ تبنت الاتفاقية النهج الشمولي من حيث تطبيق احكام الاتفاقية والتدابير الوقائية والانطباق على :
 - القطاع العام.
 - القطاع الخاص.
 - المجتمع المدني.
 - السلطة القضائية.
 - السلطة التشريعية.

الجهود الوطنية



شكرا لحسن إستماعكم

